المحاضرة الخامسة: أشكال الفساد وأسبابه

1- أشكال الفساد:

إن عدم التوصل إلى تعريف شامل ومتفق عليه للفساد يعد من المشكلات التي تواجه والباحثين والدارسين في هذا المجال، وهذا راجع لعدة أسباب، في مقدمتها وجود أنواع وأشكال مختلفة للفساد ، والتي تتنوع وفقا لاعتبارات عدة منها: نوع القطاع الذي ينمو فيه، أو مستوى وحجم نطاقه، وتعدد مجالاته، ...وغير ذلك من التصنيفات؛ والتي نذكرها فيما يلي:

أ- أشكال الفساد تبعا لمعيار الحجم:

يقسم من حيث الحجم إلى نوعين أساسيين هما:

- **الفساد الصغير أو الافقي:** (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا) يشمل كل الانحرافات والسلوكيات المتكررة بين صغار الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة المادية لدى هذه الفئة، سواء عن طريق الرشوة مقابل تسهيل الخدمات في مختلف القطاعات.

- **الفساد الكبير أو العمودي:** (فساد الدرجات الوظيفية العليا) وهو الذي يمارس من طرف كبار الموظفين والمسؤولين في الدولة كرؤساء الدول والحكومات والوزراء والمدراء التنفيذيين ومن في مراتبهم، ويهدف هذا الشكل من الفساد إلى تحقيق مصالح مادية واجتماعية كبيرة تفوق المصالح المحققة من طرف النوع الأول، وهو أخطر أنواع الفساد لأنه الأعم والأشمل لتكليفه الدولة مبالغ مالية ضخمة، ويرتبط في الكثير من الأحيان بالصفقات الكبرى وتجارة الأسلحة... الخ.

ب- أشكال الفساد حسب نوع القطاع الذي ينتشر فيه:

ويقسم الفقهاء الفساد وفقا لهذا المعيار إلى نوعين أيضا:

- **فساد القطاع العام:** يعتبر القطاع العام بيئة لاستشراء مختلف للانحرافات الإدارية والاختلاسات، حيث يلجأ بعض الموظفين إلى استغلال مناصبهم لتلبية حاجاتهم على حساب المصلحة العامة وعلى حساب تحقيق الأهداف المرجوة من الوظيفة العامة.

- **فساد القطاع الخاص:** إن الفساد لا يقتصر فقط على البيروقراطية الإدارية المنتشرة داخل القطاع العام. فالقطاع الخاص أيضا كثيرا ما يقع فيه حالات الفساد أشد فضاعه من القطاع الحكومي في العديد من دول العالم. وترتبط قوة الفساد وحجمه في القطاع الخاص بمدى القدرة الاحتكارية والحرية التي يتمتع بها هذا القطاع داخل الدول، وقيمة الرقابة والمحاسبة.

ج- أشكال الفساد من حيث الانتشار:

يقسم من حيث الانتشار إلى النوعين الآتيين:

الفساد الدولي: يأخذ هذا النوع من الفساد مدى واسع عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن إطار ما يطلق عليه بالعولمة، بفتح الحدود والمعابر بين الدول تحت مظلة نظام الاقتصاد الحر. وتصل الأمور إلى حد ترابط المؤسسات والشركات المحلية والدولية بالدولة ضمن منافع متبادلة يصعب الفصل بينها.

ويتخذ الفساد الدولي أدوات متعددة منها الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، والصندوق النقد الدولي... الخ.

- الفساد المحلي: ينتشر هذا النوع من الفساد داخل النطاق الجغرافي للبلد الواحد ولا ينأى عن كونه فساد الموظفين لا تربطهم علاقة بشركات أو كيانات أجنبية مرتبطة بدول أخرى، ومن أمثلته: الرشوة، سوء استغلال المنصب العام، اختلاس المال العام، الوساطة والمحاباة وغير ذلك من الصور والمظاهر.

رسم توضيحي يبين أشكال الفساد

2- أسباب الفساد:

تختلف الأسباب المؤدية للفساد باختلاف المؤسسات أو التنظيمات وبيئات العمل، وكذا ظروف المجتمعات وتتفاوت هذه الأسباب بين المباشرة أو غير المباشرة، وبين الظاهرة والكامنة، وبعضها يتعلق بالجوانب الاقتصادية والأخرى بالجوانب السياسية، وبعضها ناتج عن البيئة الاجتماعية الثقافية وما تحمله من رواسب اجتماعية وثقافية تقليدية وبعضها ناتج عن مناخ عمل في مختلف التنظيمات (كانعدام الرقابة الإدارية، وتضخم الجهاز الإداري) والتي تمثل بطبيعتها الجذور الأساسية لبروز مختلف مظاهر الفساد.

وعموما يمكن تصنيف أهم هذه الأسباب فيما يلي:

1- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة .

2- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية و القضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما إن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد .

3- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها .

4- تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

5- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها او بعض أطرافها في الفساد.

6- ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين، مما يشجع بيئة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية اخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.

7- غيـاب قواعـد العمـل والإجـراءات المكتوبـة ومـدونات السـلوك للمـوظفين في قطاعـات العمـل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.

8- غيـاب حريـة الإعـلام وعـدم السـماح لهـا أو للمـواطنين بالوصـول إلـى المعلومـات والسـجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة .

9- ضـعف دور مؤسسـات المجتمـع المـدني والمؤسسـات الخاصـة في الرقابـة على الأداء الحكـومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها .

10- غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه.

11- الأسـباب الخارجيـة للفسـاد، وهي تنـتج عـن وجـود مصـالح وعلاقـات تجاريـة مـع شـركاء خـارجيين أو منتجـين مـن دول أخـرى، واسـتخدام وسـائل غيـر قانونيـة مـن قبـل شـركات خارجيـة للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة.